وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الثلاثاء، 13 يونيو 2023

أخبار الطاقة

وزير الطاقة يجتمع مع نظيره الكازاخستاني ويوقعان مذكرة تفاهم للتعاون

الاقتصادية

عقد الأمير عبدالعزيز بن سلمان وزير الطاقة، في الرياض اليوم، اجتماعًا مع وزير الطاقة في كازاخستان ألماسآدام ساتكالييف؛ لبحث سبل التعاون المشترك بين البلدين في مجالات الطاقة، إلى جانب مناقشة تطورات أوضاع سوق الطاقة العالمية.

وخلال الاجتماع، وقع سمو وزير الطاقة مع الوزير الكازاخستاني مذكرة تفاهم في مجال الطاقة بين حكومة السعودية وحكومة كازاخستان تشمل تشجيع التعاون في مجالات البترول ومشتقاته، والغاز ومشتقاته، والتكرير، والبتروكيماويات، والكهرباء، والطاقة المتجددة، والهيدروجين النظيف، وكفاءة الطاقة، وتخزين الطاقة، وتطوير التعاون في مجال الاقتصاد الدائري للكربون وتقنياته التي تستهدف الحد من آثار تغير المناخ، مثل: التقاط الكربون، وإعادة استخدامه، ونقله، وتخزينه.

كما تتضمن المذكرة تنمية الشراكات النوعية بينهما لتوطين المواد والمنتجات والخدمات المرتبطة بجميع قطاعات الطاقة وسلاسل الإمداد وتقنياتها، والتعاون في تطوير الاستخدامات المبتكرة للمواد الهيدروكربونية في قطاعات مختلفة، والتعاون في مجالات الطاقة المرتبطة بالتحول الرقمي والابتكار والأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي.

قرارات «أوبك+» تخدم مصلحة أسواق النفط العالمية

تقرير - منير النمر

الرياض

توقع خبراء في الاقتصاد النفطي أن ترتفع أسعار النفط في السوق الدولي بعد قرار خفض إمدادات النفط من قبل أوبك بلس، وتهدف خطوة أوبك بلس إلى الحفاظ على استقرار السوق الدولي بما يضمن العدالة السعرية للدول المنتجة، والمحافظة على العرض والطلب، إذ أن السوق حاليا فيه كميات أكثر من المطلوب، ما يؤدي لخفض أسعار النفط، الأمر الذس يحدث أضرارا للدول المنتجة.

وذكر د. علي بوخمسين الخبير بالاقتصاد النفطي لـ«الرياض» بأن الخفض الطوعي لإنتاج النفط من قبل دول أوبك بلس سيحدث تأثيرا مهما على أسعار النفط في الأسواق الدولية، وأن للمملكة دورا محوريا في إدارة استقرار أسواق النفط الدولية، الأمر الذي ينعكس إيجابا على الدول المصدرة للنفط والمستوردة له.

وقال: «إن الجهود المبذولة أثمرت فعليا في تحسين أسعار النفط الذي بدا يأخذ مسار تصاعدي تدريجي بما يخدم مصالح الدول المنتجة، ويحقق لها نوعا من العدالة السعرية وإن كان السعر الحالي لا زال لا يلبي تطلعات المنتجين اذا ما ظل دون 85 دولارا»، مضيفا «إن تمديد خفض أنتاج النفط لم يأت مستغربا بل كان مترقبا من قبل المراقبين لأسواق النفط في السوق العالمي لأن الأسعار شهدت في الآونة الاخيرة انخفاضا كبيرا في أسعار النفط بالسوق العالمي، وقاربت الـ70 دولارا وهو سعر مجحف جدا في حق الدول المنتجة ولا يفي بمتطلبات هذه الدول من توفير القدرة المالية لتحقيق المزيد من الاستثمارات الكبرى والبنية التحتية الكبرى لتوسعة قدرات هذه الدول في الإنتاج ومن ثم الطاقات التكريرية لسد حاجات أسواق النفط العالمية»، مضيفا «من هنا كان من المتوقع جدا لجوء أوبك بلس إلى إعادة النظر بشكل جدي في كمية الإنتاج المطبقة وسياسة الانتاج المطبقة من قبل الدول ولذلك كان مترقبا صدور مثل هذا القرار».

وتابع «جاء هذه القرار بتحفيز من المملكة بسبب أنها أحد أكبر الدول المنتجة عالميا وهي دولة لديها امتدادات كبيرة في أسواق النفط العالمية وبالتالي بادرت المملكة بالتنسيق مع روسيا عبر نائب رئيس

الـوزراء فـي الحكومة الروسـية الذي اعتقد أنه تلقـى هذا الاقتراح بحماس وبادل الحكومة السـعودية الرأي فـي الموافقـة علـى مثل هذه القرار لذلك رأينا القرار صدر بشـكل أكثر ممـا كان متوقعا وتضمن جزئيتين مهمتين للغاية، والأول الاستمرار في نهج سياسة الخفض الطوعي وزيادة قيمة الخفض ورأينا أن في هذه المرة أوبك بلس تتخذ إجراء جديد من نوع أنها تمد ذلك لفترة قادة للأمام لنهاية عام 2024 وبالتالي فعلا هناك رسالية إعلامية واضحة للمتداولين في أسواق النفط العالمية خاصة المضاربين الذين تحدث عنهم وزير الطاقة السعودية بأنه يجب اتخاذ قرارات حكيمة إزاء عملية إدارة عقود النفط في المستقبل حيث أن هناك سياسـة واضحة المعالم بالتالي الدول الغربية ومن يسـتهلك النفط يستطيع تحقيق مشترياته وفقا لهـذه الكميـات المنتجـة التي سـتمثل الحـد الأعلى، أي أنه مع سياسـة الخفض الطوعي هنـاك أيضا خفض إضافـي». وتابـع «لاحظنا أن المملكة قامت بساسـة الخفض الطوعي بمعـدل 500 ألف برميل من الآن إلى العام المقبل لكنها قدمت خفض آخر بمقدار مليون برميل ابتداء من الشهر المقبل وقابل للتمديد أي أن ما يعلن عنه أن سياسـة الإنتاج في الحد الأعلى ربما يكون الإنتاج الفعلي أقل من هذا الحد».

وعن تأثير هذا القرار على سوق الطاقة العالمي قال: «إن التأثير بدأ في شكل فوري وشهدنا ارتفاعا سعريا»، مسـتدركا «إن هـذا القـرار لم يأخذ طابع الرسـمية حتـى الآن وما زال القرار مجرد اتفـاق وحين يأخذ الصفة النهائية الرسـمية بإصدار قرار من أوبك بلس رسـمي ليؤطر هذا الاتفاق للخفض الطوعي سـيكون هناك أثر مباشر وملموس وسنشهد قفزة ملموسة في أسعار النفط وستكون للقرار آثار من ناحيتين الجانب الأول لصالح الدول المنتجة ويعزز من قوة ومتانة القطاعات المالية لهذه الدول وقدرتها الاستثمارية ويحقق لها نوع كبير من الاسـتقرار المالي بما يمكنها من تحقيق ميزانياتها السـنوية بشـكل جيد، والثاني أنه يخدم مصلحة أسـواق النفط العالمية إذ أن المسـتهلكين يسـتطيعون تخفيض كميات اسـتهلاكهم ومشترياتهم السنوية وفقا لكميات الانتاج المحددة مسبقا وذلك يؤمن لهم طوق نجاة من قبل المضاربين الدوليين الذين يسببون في أحيان كثيرة أداء مطربا في أسواق النفط العالمية حيث أنهم يجففون السوق أحيانا ويغرقون السوق أحيانا بما يخدم مصالحهم المالية، حاليا هناك أرقام مالية واضحة توقف المضاربين بشكل كبيرة».

أرامكو تورد كميات نفطية كاملة لبعض المصافي الآسيوية في يوليو

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

قالت عدة مصادر يوم الاثنين إن شركة أرامكو السعودية أبلغت خمسة عملاء على الأقل في شمال آسيا بأنهم سيحصلون على الكميات المعينة الكاملة من النفط الخام في يوليو بعد أن تعهدت بخفض الإنتاج الشهر المقبل. وتعهدت السعودية، أكبر مصدر للنفط في العالم، بخفض إنتاجها إلى تسعة ملايين برميل يوميا في يوليو من نحو عشرة ملايين برميل يوميا حاليا.

وطلبت بعض المصافي المملوكة للدولة في الصين خفض المعروض في يوليو، وفقًا لثلاثة مصادر تجارية، وقدرت أن الحجم المجمع قد يكون أقل بنحو 10 ملايين برميل مما كانت عليه في يونيو. ورفعت شركة أرامكو السعودية بشكل غير متوقع أسعار البيع الرسمية لجميع درجات الخام إلى آسيا لشحنات التحميل في يوليو، مما سيضر بأرباح التكرير وقد يدفع المصافي إلى شراء المزيد من المواد الأولية من السوق الفورية.

ومع ذلك، من المرجح أن يظل إجمالي استهلاك الصين من الخام السعودي في يوليو بالقرب من نفس مستوى يونيو، حيث طلبت مصافي صينية أخرى مزيدًا من الإمدادات لشهر يوليو من قاعدة منخفضة في يونيو.

وقال متعاملون آسيويون إنه من المتوقع على نطاق واسع أن تجري العديد من المصافي الآسيوية، بقيادة الصين، تخفيضات طوعية على ترشيحاتها من النفط الخام السعودي بعد زيادة أرامكو السعودية بمقدار 45 سنتًا للبرميل إلى فروق أسعار البيع الرسمية لشهر يوليو عبر جميع درجاتها إلى آسيا.

وتم تحديد فارق سعر البيع الرسمي لشهر يوليو الخاص بدرجة الخام العربي الخفيف الرئيس لشركة أرامكو المتجه إلى آسيا بعلاوة قدرها 3 دولارات للبرميل عن متوسط عمان/ دبي، وبعلاوة قدرها 2.55

دولار للبرميل على نفس الأساس للخام العربي الممتاز، وفقًا لإشعار من الشركة في 5 يونيو. وكان التجار يتوقعون خفض ما لا يقل عن 40-50 سنتا للبرميل في فروق سعر البيع الرسمي من يونيو، تماشيا مع الانخفاض في مجمع النفط الخام الحمضي في يوليو. ومع ذلك، قالت المملكة العربية السعودية في الفترة من 3 إلى 4 يونيو إنها ستخفض إنتاجها الخام بمقدار مليون برميل في اليوم إضافية على الأقل في يوليو بالإضافة إلى تخفيضات الإنتاج الحالية. وهذا يعني أن مصافي التكرير الآسيوية تستعد لاحتمال أن تحافظ أرامكو على فروق سعر البيع الرسمي مرتفعة نسبيًا لشهر يوليو. وقال تاجر مقيم في سنغافورة «السعودية تظهر نية قوية لخفض الصادرات» في إشارة إلى فروق سعر البيع المفتوح، مضيفا أنه يتوقع بعض التخفيضات الطوعية من قبل المشترين الآسيويين. وبينما توقعت مصادر تجارية المزيد من التخفيضات الطوعية من مصافي التكرير الآسيوية، كانت كل الأنظار على شحنات العقود الآجلة للمصافي الصينية المملوكة للدولة، والتي كان من المتوقع على نطاق واسع أن تقود التخفيضات وتتحول إلى السوق الفورية لتعويض النقص.

لكن مصافي التكرير اليابانية قد تستمر في تعيين أحجام أساسية الأجل، وفقًا لمتداول آخر في سنغافورة. وفي الدورة الأخيرة لشهر يونيو، قطع المشترون الصينيون ما لا يقل عن 5 ملايين برميل من التعيينات لأجل من مايو ردًا على المصافي التي ترى أن أسعار البيع المفتوحة لشركات أرامكو لا تزال مرتفعة للغاية. ومع ذلك، قامت غالبية شركات التكرير الآسيوية الأخرى بتعيين وتلقي كميات أساسية كاملة لشهر يونيو.

وقال مصدر تجاري ثالث مقيم في سنغافورة «لكن حتى بعد تحرك الليلة الماضية تبدو السوق الفورية رخيصة بشكل جنوني وستندفع شركات التكرير للحصول عليها وترشح أقل قدر ممكن». وقال المصدر نفسه: «سترتفع السوق المادية الفورية في أغسطس لأن يوليو سينتهي بدون حمل لاستبدال البراميل السعودية»، مضيفًا أن آسيا ستواصل على الأرجح سحب براميل المراجحة لتعويض التخفيض في الخام السعودي. وعلى الجانب الآخر، قد تخفض أرامكو مخصصاتها للمشترين الآسيويين تماشيًا مع تعميق تخفيضات الإنتاج، وفقًا لمصادر تجارية. وفي حالة خفض المخصصات، فإن الدرجات المتأثرة ستكون عربية ثقيلة وعربية متوسطة وسط توقعات بانخفاض العرض العربي الثقيل نسبيًا، وفقًا لمتداولين.

وحددت أرامكو فروق سعر البيع الرسمي لشهر يوليو لدرجاتها العربية المتوسطة والعربية الثقيلة بعلاوات

2.45 دولار للبرميل، و80 سنتًا للبرميل لمتوسط عمان/ دبي. وعادة ما توجه المملكة العربية السعودية المزيد من درجاتها المتوسطة والثقيلة لحرق الخام المباشر لتلبية الطلب على توليد الطاقة في الصيف.

ومن المقرر أن تشهد المملكة زيادة ربع سنوية في الطلب بمقدار 770 ألف برميل في اليوم في الربع الثاني مع زيادة الطلب على جميع أنواع الوقود، حسبما أفادت ستاندرد آند بورز جلوبال كومموديتي إنسايتس. ووفقًا لتقرير سوق النفط لشهر مايو الصادر عن مدينة الملك عبدالله للعلوم والتقنية، كبسارك «من المتوقع أن تمثل الوقود المستخدم لتوليد الكهرباء، مثل زيت الوقود والديزل، نصف نمو الطلب هذا الربع».

وقال التقرير: «مع تزامن الربع الثاني مع فترة الحج، نتوقع أن تتحمل المملكة العربية السعودية معظم نمو الطلب على النفط من خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هذا الربع مع استمرارها في استخدام النفط وأنواع الوقود الثقيلة لتوليد الكهرباء والتبريد». وعادة ما تحرق المملكة العربية السعودية مزيدًا من الخام خلال الصيف، ومن المرجح أن تتم تلبية الطلب هذا العام بمزيد من البراميل الروسية مع استمرار المملكة في خفض الإنتاج. وتدير أرامكو السعودية بشكل فاعل قاعدة احتياطياتها الوفيرة من المواد الهيدروكربونية من أجل زيادة القيمة على المدى البعيد إلى أقصى درجة ممكنة وتحسين معدلات الاستخلاص النهائي من حقولها. ونظر لحجم وعدد حقول الشركة وقدرتها الفائضة، فإن الشركة قادرة على المحافظة على المستوى المطلوب من الإنتاج الإجمالي، عبر الاستفادة من المكامن الجديدة عند الحاجة لتحسين القيمة على المدى الطويل، وذلك من خلال تحسين محفظة أعمالها. ويؤدي تنويع مصادر إمداد النفط الخام من المكامن الجديدة إلى خفض معدلات نضوب الحقول الحالية، وإرجاء تكاليف الآبار والمرافق الإضافية من أجل معالجة ارتفاع معدلات إزاحة السوائل الكلية في هذه الحقول.

وتقع الحقول الرئيسة لأرامكو السعودية على مقربة من بعضها البعض في المنطقتين الوسطى والشرقية من المملكة. وتضم محفظة أعمال أرامكو السعودية ما تعتقد أنه أكبر حقل بري مكتشف للنفط الخام التقليدي (الغوار) وأكبر حقل بحري مكتشف للنفط الخام التقليدي (السفانية) على مستوى العالم. وتنقل أرامكو السعودية إنتاجها من النفط الخام والمكثفات والغاز الطبيعي وسوائل الغاز الطبيعي من حقولها عبر شبكة خطوط أنابيب ضخمة إلى عدة مرافق، لمعالجته وتحويله إلى منتجات مكررة ومواد بتروكيميائية، أو إلى عملائها داخل المملكة، أو إلى فرص التصدير. ويكتسب خط أنابيب أرامكو السعودية شرق-غرب

أهمية خاصة في ربط مرافق إنتاج النفط الخام في المنطقة الشرقية بمدينة ينبع على الساحل الغربي للمملكة، مما يوفر المرونة للتصدير من الساحلين الشرقي والغربي للمملكة. وتملك أرامكو السعودية وتشغل مرفق بقيق، وهو أكبر مرفق لمعالجة النفط الخام في الشركة وأكبر معمل لتركيز النفط الخام في العالم. كما تشغل أرامكو أربع فرض لتصدير النفط الخام، تسهم في تعزيز مرونتها التشغيلية وموثوقية الإمدادات. ولدى أرامكو السعودية مواقع تسليم دولية إستراتيجية في روتردام، هولندا، وسيدي كرير، مصر، وأوكيناوا، اليابان. وتنتج أرامكو السعودية بشكل ثابت خمسة أنواع من النفط الخام العربي وهي النفط العربي الممتاز، والعربي الخفيف جدا، والعربي الخفيف، والعربي المتوسط، والعربي الثقيل. وتتوافق هذه الأنواع الخمسة وأنواع المزيج التي يمكن إنتاجها منها مع معظم المصافي في العالم.

وشكَل النفط العربي الممتاز، والعربي الخفيف جداً، والعربي الخفيف ٪68 من إجمالي إنتاج الشركة للنفط الخام في 2022 والتي تصنف على أنها أنواع ممتازة. وفي عام 2022 كان قطاع التكرير والكيميائيات والتسويق في أرامكو السعودية العميل الأكبر للنفط الخام الناتج من قطاع التنقيب والإنتاج في أرامكو السعودية، حيث استخدم نحو ٪44 من إنتاجه من النفط الخام. بينما بيع المتبقي من الإنتاج إلى عملاء عالميين وشركاء محليين.

النفط ينخفض قبل قرار زيادة سعر الفائدة

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تراجعت أسعار النفط أمس الاثنين قبل اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي حيث حاول المستثمرون قياس رغبة البنك المركزي في زيادة أسعار الفائدة، بينما أثرت المخاوف، بشأن نمو الطلب على الوقود في الصين، وزيادة المعروض من الخام الروسي، على السوق.

وتراجعت العقود الآجلة لخام برنت 70 سنتا أو 0.94 بالمئة إلى 74.09 دولاراً للبرميل. وبلغ خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 69.53 دولارًا منخفض ايضاً ٠.91٪.

وحقق كلا الخامين القياسيين انخفاضًا أسبوعيًا ثانيًا على التوالي الأسبوع الماضي حيث أثارت البيانات الاقتصادية الصينية المخيبة للآمال مخاوف بشأن نمو الطلب في أكبر مستورد للخام في العالم، مما عوض ارتفاع الأسعار من المملكة العربية السعودية التي تعهدت بخفض الإنتاج بمقدار مليون برميل يوميًا في يوليو.

وقال فرانسيسكو بلانش من بنك أوف أمريكا، للأبحاث العالمية، في مذكرة «أسعار النفط عالقة في صدام بين قوتين متعارضتين، ومخصصي الأصول الهبوطي الذين يشيرون إلى الانكماش النقدي والمضاربين الصاعدين في النفط يتوقعون انخفاض المخزونات في النصف الثاني من 23».

وقال بلانش: «سيحتفظ الموزعون المتراجعون بالسيطرة في الوقت الحالي، حيث تكافح أسعار النفط للارتفاع حتى يخفف بنك الاحتياطي الفيدرالي المعروض النقدي». ولا يزال البنك يتوقع أن يبلغ متوسط سعر خام برنت نحو 80 دولاراً للبرميل في عام 2023».

وعزز رفع أسعار الفائدة من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي الدولار، مما جعل السلع المقومة بالدولار أكثر

تكلفة لحاملي العملات الأخرى ويؤثر على الأسعار. ويتوقع معظم المشاركين في السوق أن يترك البنك المركزي الأمريكي أسعار الفائدة دون تغيير عندما يختتم اجتماع السياسة النقدية الذي يستمر يومين يوم الأربعاء.

وقال سيث كاربنتر الخبير الاقتصادي في مورجان ستانلي في مذكرة «نحافظ على دعوتنا لهبوط ناعم في الولايات المتحدة، لكن السياسة يمكن أن تشدد أكثر إذا لم يتباطأ النمو، وضغوط التمويل في النظام المصرفي تبقي المخاطر تنحرف إلى الجانب السلبي».

وعلى صعيد العرض، قال بلانش إنه بينما خفضت السعودية إنتاج النفط أربع مرات في العام الماضي، فإن الإمدادات الروسية توقفت مع تصميم العقوبات بطريقة يكون لها تأثير أقل على الإنتاج. ونمت صادرات النفط الروسية إلى الصين والهند على الرغم من تنفيذ حظر الاتحاد الأوروبي وآلية مجموعة السبعة للحد الأقصى للأسعار التي بدأت في أوائل ديسمبر.

وخفض بنك جولدمان ساكس توقعاته لأسعار النفط بفعل الإمدادات الأعلى من المتوقع من روسيا وإيران ورفع توقعات الإمدادات لعام 2024 للمنتجين وفنزويلا بما مجموعه 800 ألف برميل يوميا. وتبلغ توقعات سعر النفط الخام لشهر ديسمبر للبنك الآن 86 دولارًا للبرميل لبرنت، انخفاضًا من 95 دولارًا، و81 دولارًا للبرميل لخام غرب تكساس الوسيط، انخفاضًا من 89 دولارًا.

وقالت انفيستنق دوت كوم، تراجعت أسعار النفط في التعاملات الآسيوية يوم الاثنين، حيث انخفض خام غرب تكساس الوسيط مرة أخرى إلى ما دون 70 دولارًا للبرميل بعد أن قال المرشد الأعلى لإيران إن البلاد منفتحة على صفقة مع الغرب بشأن برنامجها النووي، وإن كان ذلك مع بعض التحذيرات.

وقال آية الله علي خامنئي إن الصفقة ممكنة إذا بقيت البنية التحتية النووية الإيرانية سليمة. وجاءت تعليقاته بعد أيام قليلة من نفي كل من طهران وواشنطن تقارير عن قرب التوصل إلى اتفاق نووي مؤقت.

لكن تعليقات خامنئي جددت المخاوف من اتفاق نووي بين تجار النفط، بالنظر إلى أنه قد يغمر السوق

بالإمدادات مع رفع العقوبات على صادرات الخام الإيرانية.

كما جاء القلق بشأن زيادة العرض مع قلق الأسواق بالفعل من تباطؤ الطلب وتدهور الأوضاع الاقتصادية. وقد واجه هذا الاتجاه إلى حد كبير خفضًا مفاجئًا للإنتاج من قبل المملكة العربية السعودية، حيث أنهى الخام الأسبوع الماضي باللون الأحمر على الرغم من خفض الإمدادات بمقدار 1.6 مليون برميل يوميًا من قبل أكبر منتج للنفط في العالم.

وأثرت سلسلة من المؤشرات الاقتصادية المخيبة للآمال من كبار مستهلكي النفط الخام في الولايات المتحدة والصين على أسعار النفط خلال الأسابيع الأخيرة، مما أدى إلى مخاوف من أن الظروف الاقتصادية الضعيفة ستؤدي إلى حد كبير إلى إعاقة الطلب على النفط الخام هذا العام.

وكافح الطلب الصيني على الوقود للوصول إلى مستويات ما قبل كوفيد، حيث يبدو أن الانتعاش الاقتصادي في البلاد قد نفد على الرغم من رفع معظم الإجراءات التقييدية في وقت سابق من هذا العام.

بينما في الولايات المتحدة، شهد النمو الاقتصادي تباطؤًا في الأشهر الأخيرة وسط ارتفاع معدلات التضخم وأسعار الفائدة.

وكانت أسواق النفط أيضًا في حالة تأهب قبيل ظهور المزيد من الإشارات بشأن الاقتصاد الأمريكي والسياسة النقدية هذا الأسبوع. ومن المقرر صدور بيانات تضخم أسعار المستهلكين في الولايات المتحدة يوم الثلاثاء، ومن المتوقع أن تدخل في قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي بشأن أسعار الفائدة يوم الأربعاء.

ومن المتوقع على نطاق واسع أن يحافظ بنك الاحتياطي الفيدرالي على أسعار الفائدة ثابتة بعد ما يقرب من 500 نقطة أساس من الارتفاعات في العام الماضي. ولكن بالنظر إلى أن التضخم في الولايات المتحدة لا يزال يتجه أعلى بكثير من النطاق المستهدف للبنك المركزي، ظلت الأسواق حذرة من أي تحركات أكثر تشددًا.

وقبل أسبوع، تعهدت المملكة العربية السعودية، من جانب واحد، بخفض إنتاج النفط في البلاد في يوليو إلى أدنى مستوى له منذ أكثر من عقد، باستثناء تقليص فترة انتشار فيروس كورونا. وفي حين كانت هناك تخفيضات أكبر للإنتاج في الأشهر الأخيرة، إلا أن رمزيتها كانت مهمة، فيما تركت السعودية إمكانية تمديد الخفض مفتوحًا.

وعلى الرغم من التوقعات بأن الطلب على النفط سوف يفوق العرض في الأشهر المقبلة، هناك العديد من الأشياء التي تغذي ثقة المنتجين، إذ تبرز سلبيتان، الأولى هي ازدهار الشحنات الروسية في مواجهة التوقعات بأن العقوبات الغربية ستحد منها. والثانية هي القلق بشأن مصير الاقتصاد الصيني، الذي كان لسنوات حجر الأساس لنمو الطلب.

وقال فاتح بيرول، المدير التنفيذي لوكالة الطاقة الدولية: «هناك العديد من الشكوك، كالعادة، عندما يتعلق الأمر بأسواق النفط، وإذا كان علي اختيار أهمها فهي الصين». «وإذا ضعف الاقتصاد الصيني، أو نما أقل بكثير مما تعتقد العديد من المؤسسات الاقتصادية الدولية، فإن هذا بالطبع يمكن أن يؤدي إلى معنويات هبوطية».

وأجرت مجموعة قولدمان ساكس مراجعة الأسعار الهبوطية الثالثة للمعيار العالمي في ستة أشهر، وقلصت توقعاتها لخام برنت لشهر ديسمبر إلى 86 دولارًا للبرميل، مقابل تقديرها السابق البالغ 95 دولارًا للبرميل، بسبب زيادة الإمدادات وتراجع الطلب.

وانخفض مؤشر المشتريات التصنيعي الصيني إلى 48.8 الشهر الماضي، وهو مستوى أقل من التوقعات وكان أيضًا أضعف قراءة منذ ديسمبر، عندما كانت البلاد غارقة في قيود صفر كوفيد. وحتى لو تسارع اقتصادها من جديد، سيكون لدى الصين الكثير من النفط الخام لاستهلاكه. وارتفعت مخزونات البلاد إلى أعلى مستوى في عامين في مايو، وقال العديد من التجار إنهم يرون ارتفاعات أسعار النفط السعودية الأخيرة في آسيا، جنبًا إلى جنب مع استمرار تخفيضات إنتاج أوبك +، كجزء من محاولة لاستنزاف هذا المخزون.

ومنذ يناير، قلصت وكالة الطاقة الدولية - التي تعمل أرصدة العرض والطلب الخاصة بها كمعيار لمحللي النفط في العالم - الزيادة المتوقعة في الطلب من الربع الثاني إلى الربع الرابع بمقدار 900 ألف برميل يوميًا. ولا تزال تتوقع أن تتوسع بقوة 1.8 مليون برميل يوميًا، على الرغم من أن البعض يشك في إمكانية تحقيق ذلك.

وخارج الصين، هناك قلق عالمي بشأن الإنتاج الصناعي، وهو وكيل وثيق للطلب على الديزل. وكان التصنيع في حالة انكماش في جميع أنحاء العالم لكل شهر من الأشهر التسعة الماضية، وفقًا لبيانات جيه بي مورقان، في حين أن مقياس النقل بالشاحنات الأمريكية في أضعف مستوياته منذ سبتمبر 2021. وفي الأسبوع الماضي، خفضت الولايات المتحدة توقعاتها لاستهلاك وقود الطرق.

وعلى الرغم من تراجعها في الأشهر القليلة الماضية، إلا أن شحنات النفط المنقولة بحراً لا تزال مرتفعة بشكل حاد مقارنة بما كانت عليه في مايو 2022، وهو الشهر الذي تقوضت فيه عمليات الشراء الصينية بسبب جهود البلاد لاحتواء كوفيد.

واظهرت البيانات أن الشحنات من الجزء الأكبر من المصدرين في العالم ارتفعت 1.13 مليون برميل يوميًا على أساس سنوي. وشحنات روسيا، على وجه الخصوص، آخذة في الارتفاع. وكانت صادرات النفط الخام للبلاد في حدود 100,000 برميل يوميًا من مستوى قياسي في الأسابيع الأربعة حتى 4 يونيو.

وقد أدى ذلك إلى سبات في مواجهة تخفيضات الإمدادات. وبالمثل، فإن أسواق البراميل المادية -في الوقت الحالي على الأقل- تظهر إشارات قليلة على شح كبير، على الرغم من أنه لا يزال هناك شهر قبل سريان الخفض في المملكة العربية السعودية. وتم بيع النفط الخام الأمريكي الأسبوع الماضي في أوروبا عند أدنى مستوى له في شهر، بينما بدأت التخفيضات السابقة لبعض أعضاء أوبك + في مايو.

واشترت يونيبيك الصينية النفط من الولايات المتحدة والنرويج الأسبوع الماضي، في إشارة محتملة إلى أن تحركات أوبك+ ستعزز شراء البضائع في الأسواق الأخرى وتشددها. ودخلت شركة بي تي بيرتامينا الإندونيسية السوق أيضًا، حيث اشترت ملايين البراميل من نفط غرب إفريقيا.

وقال سعد رحيم، كبير الاقتصاديين في مجموعة ترافيجورا العملاقة التجارية، في التقرير المؤقت للشركة، إن ازدهار طاقة تكرير النفط في الصين والشرق الأوسط يبدو أنه سيواجه «ندرة هيكلية في النفط الخام في السنوات المقبلة». وقال إن تخفيضات المعروض من قبل أوبك +، إلى جانب نمو الطلب في الأسواق الناشئة، من المفترض أن تؤدي إلى «سحوبات مادية في المخزونات في وقت لاحق من هذا العام»، مضيفًا أن النفط الصخري الأمريكي قد لا يكون قادرًا على تحقيق التوازن في السوق.

اعتماد 73 طراز مركبات كهربائية لـ 12 شركة عالمية لدخول السوق السعودية

الاقتصادية

اعتمدت السعودية 73 طراز مركبات كهربائية لـ12 شركة مصنعة من ست دول حول العالم لدخولها السوق السعودية، في حين بلغ عدد المركبات المستوردة للاستخدام الشخصي 341 مركبة.

وقال لـ»الاقتصادية» المهندس وائل الذياب المتحدث الرسمي للهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة، إن الهيئة تعمل على تحديد المتطلبات الأساسية للمركبات الكهربائية التي يجب على المصنعين والموردين الالتزام بها للحصول على شهادة اعتماد طراز المركبة، وفقا لمتطلبات «اللائحة الفنية للمركبات الكهربائية» التي أصدرتها الهيئة، بهدف المحافظة على البيئة وصحة وسلامة المستهلك، وتسهيل إجراءات مسح الأسواق.

وأشار الذياب إلى أن الطراز الـ73 لـ12 شركة مصنعة، موزعة على النحو التالي (أربع شركات ألمانية، شركتان أمريكية، شركتان بريطانية، شركتان صينية، شركة هولندية، شركة كورية).

وأضاف في هذا الصدد، أن الهيئة استقبلت خلال 2022 عدة طلبات للحصول على شهادة مطابقة المركبات الكهربائية بلغت 39 طلبا، في حين وصل عددها للعام الجاري 74 طلبا.

وأكد أن إجمالي استيراد المركبات الكهربائية للاستخدام الشخصي بلغ 341 مركبة مستوردة، كان النصيب الأعلى من أمريكا بعدد 280 مركبة، في حين بلغت لألمانيا 54 مركبة، وثالثا الصين بثلاث مركبات، وبعدها إيطاليا بمركبتين، والسودان واليابان بمركبة واحدة لكلا منهما.

وكانت «المواصفات والمقاييس» أوضحت لـ»الاقتصادية» في آب (أغسطس) 2021، أنها تواصل أعمالها للتعريف بالمتطلبات الفنية لمنح شهادات المطابقة للمركبات الكهربائية والشواحن والملحقات الخاصة بها، كما أنها تحث جميع وكلاء السيارات والشركات الصانعة على الالتزام بالحصول على شهادة اعتماد الطراز السعودي.

وتتولى «المواصفات والمقاييس» إصدار شهادة اعتماد الطراز ودراسة الوثائق التي تثبت سلامة ومأمونية المركبات، وفقا لما نصت عليه اللائحة الفنية للمركبات الكهربائية الصادرة عن الهيئة، التي توضح المتطلبات الضرورية لتحقيق المركبات والشواحن لاشتراطات السلامة ولضمان اختبارها وفق المواصفات

التي وضعت بما يتناسب مع ظروف المملكة المناخية، ولتحقيق أفضل أداء لمستخدمي المركبات الكهربائية والشواحن في المملكة.

«بنك أوف أمريكا»: أسعار النفط عالقة في صدام بين قوتين متعارضتين .. الانكماش النقدي والمضاربين أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

استهل النفط الخام تعاملات الأسبوع بالوقوع تحت تأثير ضغوط هبوطية بسبب ترقب نتائج اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وذلك وسط حالة من القلق بشأن رفع محتمل آخر لسعر الفائدة.

وفي ظل تزايد المعنويات الهبوطية في أسواق النفط الخام العالمية قام بنك جولدمان ساكس بتعديل توقعاته لأسعار النفط الخام بالخفض لبقية العام الجاري.

وذكر «بنك أوف أمريكا» أن أسعار النفط عالقة في صدام بين قوتين متعارضتين وهما الانكماش النقدي مقابل المضاربين على مكاسب النفط الذين يتوقعون انخفاض المخزونات في النصف الثاني من العام الجاري.

وقال لـ«الاقتصادية» محللون نفطيون إن تجار النفط اتخذوا نهجا حذرا لإمكانية إعلان مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي رفع أسعار الفائدة مرة أخرى وذلك رغم وجود إشارات بأنه قد يوقف الارتفاعات مؤقتا.

وأكد المحللون أن تداعيات الأزمة المصرفية والصعوبات المرتبطة بها تؤثر في السوق النفطية بشدة، لافتين إلى أن ضغوط التمويل في النظام المصرفي تجعل المخاطر تنحرف إلى الجانب السلبي.

وسلطوا الضوء على رفع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أيضا توقعاتها للأسعار حيث غيرت توقعاتها للطلب على الخام والمنتجات النفطية بعد قرار تمديد قرار تخفيضات «أوبك+» وتوقع انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي.

وذكر روبرت شتيهرير مدير معهد فيينا الدولي للدراسات الاقتصادية، أن مخاوف الركود وإجراء رفع جديد لأسعار الفائدة يؤثران سلبا في استقرار سوق النفط الخام، مبينا أن بنك جولدمان ساكس يتوقع حاليا أن ينهي خام برنت تعاملات العام الجاري على مستوى أقل من 90 دولارا للبرميل مستشهدا بتوقعات ضعف الطلب.

وأوضح أنه رغم تخفيضات إنتاج «أوبك+» القياسية إلا أن بعض الإحصائيات والبيانات الدولية تشير إلى أن المعروض النفطي العالمي لن يتقلص على نحو مؤثر، مدللا على ذلك بأن توقعات بزيادة الإمدادات

من روسيا وإيران وفنزويلا للعام المقبل بإنتاج إضافي يبلغ 800 ألف برميل يوميا سيعوض تخفيضات «أوبك+».

من جانبه، قال ردولف هوبر الباحث في شؤون الطاقة ومدير أحد المواقع المتخصصة، إن «أوبك+» بثت معنويات أفضل في سوق النفط خلال الاجتماع الوزاري في الأسبوع الماضي في ظل إصرارها على منع حدوث فجوة بين العرض والطلب.

وأوضح أن السعودية تقود «أوبك» وحلفاءها وتجعلهم في «حالة استعداد» وسط تباعد بين أسواق النفط الفعلية والمستقبلية وهو الأمر الذي دفع التحالف المؤلف من 23 دولة إلى اتخاذ قرارات استباقية وقائية.

من ناحيته، أوضح ماثيو جونسون المحلل في شركة أوكسيرا الدولية للاستشارات، أن جهود ضبط المعروض النفطي في ظل بطء تعافي الطلب تشهد كثافة ودقة والتزاما واسعا من كبار المنتجين خاصة في ظل تعهد تسعة أعضاء في «أوبك+» التي تعهدت بتخفيضات إضافية طوعية يبلغ مجموعها نحو 1.7 مليون برميل في اليوم بدءا من أيار (مايو) الماضي حتى نهاية العام الجاري.

ولفت إلى أن عملية مراقبة السوق النفطية وإعادة التقييم المستمر لتطوراتها تتواصل داخل تحالف «أوبك+» حيث توجد بالفعل الآليات السريعة للتدخل في حالة الحاجة الملحة، مبينا أنه ليس من المقرر أن يجتمع وزراء «أوبك+» مرة أخرى حتى 26 تشرين الثاني (نوفمبر) لمراجعة أوضاع السوق وتعديل الحصص لكن لجنة المراقبة الوزارية المكونة من تسع دول برئاسة مشتركة من السعودية وروسيا ستواصل عقد اجتماعاتها كل شهرين.

بدورها، قالت نايلا هنجستلر مدير إدارة الشرق الأوسط سابقا في الغرفة الفيدرالية النمساوية، إن حالة عدم اليقين هي السمة الأبرز والمستمرة في سوق النفط الخام حاليا، لافتة إلى أن العالم بحاجة أيضا إلى موازنة الطلب الصيني وهو مصدر عدم اليقين الرئيس للأسواق في الوقت الحالي.

وأضافت أنه عادة ما تشهد أنماط الاستهلاك الموسمي ارتفاعا في الطلب العالمي على النفط مع ارتفاع درجة حرارة الطقس في حين يتوقع عديد من المحللين أن يكتسب نمو الاقتصاد في الصين قوة بعد التعافي من الوباء خاصة في النصف الثاني من العام الجاري وبالتالي فإن تقييد المعروض من «أوبك+» قد يضيق السوق في الأشهر المقبلة.

وفيما يخص الأسعار، تراجع النفط دولارين أمس قبل اجتماع لمجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) إذ يحاول المستثمرون معرفة اتجاه البنك فيما يتعلق برفع أسعار الفائدة، في حين تأثرت السوق بمخاوف إزاء نمو الطلب على الوقود في الصين وزيادة إمدادات الخام الروسية.

وبحسب «رويترز»، انخفضت العقود الآجلة لخام برنت 1.91 دولار أو 2.5 في المائة إلى 72.88 دولار للبرميل خلال التعاملات أمس. وتراجع خام غرب تكساس الوسيط 2.02 دولار أو 2.8 في المائة إلى 86.15 دولار للبرميل.

وتكبد الخامان ثاني خسارة أسبوعية على التوالي في الأسبوع الماضي بعد بيانات اقتصادية صينية مخيبة للتوقعات أثارت مخاوف بخصوص نمو الطلب في أكبر مستورد للخام في العالم.

وقال فرانسيسكو بلانش من وحدة الأبحاث الدولية التابعة لبنك أوف أمريكا في مذكرة «مسؤولو توزيع الاستثمارات المتشائمون سيحتفظون باليد العليا في الوقت الحالي في ظل الصعوبة التي تواجهها أسعار النفط للارتفاع إلى أن يزيد مجلس الاحتياطي الاتحادي المعروض النقدي». ولا يزال البنك يتوقع أن يبلغ متوسط سعر خام برنت نحو 80 دولارا للبرميل في عام 2023.

وتتوقع معظم أطراف السوق أن يبقي المركزي الأمريكي الفائدة دون تغيير في ختام اجتماع السياسة النقدية يوم الأربعاء. ويعزز رفع الفائدة العملة الأمريكية، ما يجعل السلع الأولية المقومة بالدولار أعلى ثمنا لحائزي العملات الأخرى ويضغط على الأسعار.

وخفض بنك جولدمان ساكس توقعاته لأسعار النفط بسبب إمدادات أعلى من المتوقع من روسيا وإيران، ورفع توقعاته للإمداد من البلدين وفنزويلا في 2024 بمقدار 800 ألف برميل يوميا.

من جانب آخر، تراجعت سلة خام «أوبك» وسجل سعرها 75.85 دولار للبرميل يوم الجمعة مقابل 76.55 دولار للبرميل في اليوم السابق.

وذكر التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» أمس أن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء حقق أول انخفاض عقب ارتفاعات سابقة وأن السلة كسبت نحو دولارين مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي الذي سجلت فيه 73.33 دولار للبرميل.

باكستان تدفع قيمة صفقة نفط روسي بالعملة الصينية

الاقتصادية

قال وزير البترول الباكستاني اليوم إن باكستان دفعت أول واردات من حكومة إلى حكومة من النفط الخام الروسي المخفض بالعملة الصينية ، في تحول كبير في سياسة مدفوعات الصادرات التي يهيمن عليها الدولار الأمريكي.

يوفر النفط الخام المخصوم فترة راحة حيث تواجه باكستان أزمة اقتصادية مع مشكلة حادة في ميزان المدفوعات ، مما قد يؤدي إلى التخلف عن سداد ديونها الخارجية. احتياطيات النقد الأجنبي التي يحتفظ بها البنك المركزي بالكاد تكفي لتغطية شهر من الواردات الخاضعة للرقابة.

وصلت الشحنة الأولى من النفط الخام الروسي المخفض ، والمرتبة بموجب اتفاق أبرم بين إسلام أباد وموسكو في وقت سابق من هذا العام ، إلى كراتشي أمس الأحد. ويجري حاليا تفريغ حمولتها في ميناء مدينة كراتشي الجنوبية.

ولم يكشف وزير البترول مصدق مالك لرويترز عبر الهاتف عن التفاصيل التجارية للصفقة ، بما في ذلك التسعير أو الخصم الذي حصلت عليه باكستان ، لكنه قال إن «الدفع (تم) بالرنمينبي».

وقال إن صفقة الشراء ، وهي أول صفقة بين الحكومة الباكستانية (مع روسيا ، تتألف من 100 ألف طن ، منها 45 ألف طن رست في ميناء كراتشي والباقي في طريقه. قامت باكستان بعملية الشراء مرة أخرى في نيسان (أبريل) الماضي.

وحول درجته ، قال ، إنه جبال الأورال ، مضيفًا أنه أحد أنواع الخامات الأخف وزناً المتاحة. ويمنح شراء باكستان موسكو منفذًا جديدًا لزيادة المبيعات المتزايدة إلى الهند والصين ، حيث تعيد توجيه النفط من الأسواق الغربية بسبب الصراع في أوكرانيا.

على الرغم من كونه حليفًا غربيًا قديمًا وخصمًا لدودًا للهند المجاورة ، والتي كانت أقرب تاريخيًا إلى موسكو ، يقول المحللون إن الصفقة الخام تقدم أيضًا سبيلًا جديدًا لباكستان في وقت تكون فيه احتياجاتها التمويلية كبيرة.

كما حددت إسلام أباد في وقت سابق من هذا الشهر عملية لفتح تجارة المقايضة مع روسيا وأفغانستان وإيران ، وهي علامة أخرى على سعي اقتصاد جنوب آسيا إلى إيجاد سبل لشراء وبيع السلع دون المتاجرة

بالدولار ، وهو ما يقول محللون إنه قد يكون تحولًا من الغرب إلى الشرق.

وقال الوزير إن شركة التكرير الباكستانية المحدودة ستعمل مبدئيًا على تكرير الخام الروسي. وكان قد أشار في وقت سابق إلى شراء الشحنة باعتباره تجربة تجريبية للحكم على الجدوى المالية والفنية ، لكنه قال يوم الاثنين إنه تم إجراء جميع الاختبارات والتجارب ، والتي وجدت أن الخام الروسي مناسب للتكرير والتسويق محليًا.

وقلل الوزير من شأن المخاوف بشأن الجدوى المالية وقدرة المصافي المحلية على معالجة الخام الروسي بالنظر إلى استيراد باكستان التاريخي للمنتجات البترولية من الشرق الأوسط.

وقال مالك «أجرينا تكرارات لخلطات مختلفة من المنتجات ، ولن يؤدي تكرير هذا الخام بأي سيناريو إلى خسارة» ، مضيفًا: «نحن واثقون جدًا من أنه سيكون مجديًا تجاريًا».

وإضاف إنه سيتم مزجه مع نحو 60-70 في المائة من الخام العربي الخفيف للتكرير ، مضيفا أنه «لم تكن هناك حاجة إلى تعديلات في المصفاة لتكرير الخام الروسي». ولم يصرح مالك بمدى الاختلاف الذي سيحدثه النفط الخام في سعر محطة الوقود في السوق المحلية قائلا «بالتأكيد سيحدث فرقا».

تشكل واردات الطاقة غالبية مدفوعات باكستان الخارجية. وأظهرت بيانات من شركة التحليلات Kpler أن إسلام أباد استوردت 154 ألف برميل يوميا من النفط في 2022 ، أي تقريبا نفس العام السابق. وقال الوزير «نتطلع إلى استهداف ثلث إجمالي وارداتنا النفطية من الخام الروسي».

وزيرة التعاون المصرية: بدأنا الربط الكهربائي مع السعودية لتعزيز تكامل الطاقة

الرياض: فتح الرحمن يوسف

الشرق الأوسط

أعلنت الدكتورة رانيا المشاط وزيرة التعاون الدولي في مصر، بدء تنفيذ الربط الكهربائي بين مصر والسعودية فعليا، مشيرة إلى أن ذلك يأتي في إطار توفر الإرادة السياسية في البلدين، الأمر الذي دفع بالتعاون الثنائي لتعظيم جهود التنمية والتكامل الإقليمي بغية تعزيز التكامل الاقتصادي وتحفيز الاستثمارات المشتركة.

وقالت المشاط لـ«الشرق الأوسط»: «يجري العمل حاليا، على تنفيذ مشروعات الربط الكهربائي مع السعودية، الذي يدعم قدرات الطاقة في البلدين ويعزز التكامل الإقليمي في مجال الطاقة، حيث يربط أكبر منظومتين كهربائيتين في الوطن العربي، بما يعزز جهود التنمية».

وشددت وزيرة التعاون الدولي في مصر على أن الربط الكهربائي بين الرياض والقاهرة سيسهم في تعزيز مكانة كل من مصر والسعودية، بصفتيهما محورين رئيسيين للربط العربي الشامل، بمساهمة من مؤسسات تمويل عربية تقدر بنحو 484 مليون دولار.

ولفتت وزيرة التعاون الدولي المصرية، إلى التعاون البناء مع الصندوق السعودي، بجانب صناديق التمويل العربية لدعم التنمية الشاملة في شبه جزيرة سيناء، وتنفيذ كثير من المشروعات الكبرى في مجالات تحلية المياه ومعالجة المياه والتنمية الزراعية والريفية والتعليم، مؤكدة انفتاح بلادها على الصين ضمن مجموعة دول العالم التي ترتبط معها بمصالح مشتركة.

وأفصحت المشاط، التي كانت تتحدث لـ«الشرق الأوسط» على هامش مشاركتها في مؤتمر «الأعمال الصيني العربي» المنعقد في الرياض برعاية ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، والذي اختتم أعماله الاثنين، أن أكثر من ألفي شركة صينية تستثمر في مصر، والحكومة تعمل على مزيد من التحفيز

لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وأوضحت وزيرة التعاون الدولي، أن الصين تعد الشريك التجاري الأكبر للدول العربية، مبينة أنه في ظل سعي الدول الناشئة لتنويع مجالات اقتصاداتها والتغلب على التحديات التنموية التي تواجهها فإن المبادرة تمثل دافعا لتحقيق ذلك من خلال تنويع مصادر النمو الاقتصادي والتوسع في مشروعات البنية التحتية ومشروعات الربط والتكامل الاقتصادي بين الدول وتعزيز التحول الرقمي في الاقتصادات المنخرطة في مبادرة «الحزام والطريق».

وشددت على أن بلادها أصبحت مؤسسا في البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية الذي يعد أحد البنوك المؤسسة بهدف دعم التنمية العالمية وتوفير التمويل لدعم مبادرة «الحزام والطريق» من خلال المشروعات المنفذة في الدول على طول خط طريق المبادرة، إلى جانب انضمام مصر لبنك التنمية الجديد التابع لتجمع دول «البريكس»، والذي يعد برأيها فاعلا جديدا في دعم التنمية في الدول الناشئة عبر تحفيز التعاون.

ولفتت إلى أن إتاحة التمويلات التنموية من مختلف هذه المؤسسات سيكون داعما كبيرا لتنفيذ هذه المبادرة في ظل التمويلات الضخمة التي تتطلبها مشروعات البنية التحتية، وأهمية هذه التمويلات كونها طويلة الأجل ومنخفضة العائد مقارنة بالتمويلات التجارية، مشيرة إلى أن المناقشات في مؤتمر «رجال الأعمال العرب والصينيين» تمثل دافعا لتعزيز العلاقات بين القطاع الخاص من الجانبين لتحفيز الجهود المشتركة نحو دعم التنمية والرخاء.

الاستثمار والتمويل في دول «الحزام والطريق»

وتطرقت وزيرة التعاون الدولي في مصر، إلى أن القاهرة وبكين ترتبطان بعلاقة قوية، مبينة أن حجم الاستثمارات الصينية في مصر تتجاوز قيمتها 8 مليارات دولار، وأكثر من ألفي شركة تعمل في مختلف المجالات، لا سيما الأجهزة والإلكترونيات والمنسوجات والتكنولوجيا والاتصالات، مشيرة إلى أن مؤتمر «الأعمال الصيني العربي»، سيسهم في تعزيز فكرة الاستثمار والتمويل في دول مبادرة «الحزام والطريق».

وبينت أن أهداف مبادرة «الحزام والطريق»، التي أطلقتها الصين تتكامل مع الأهداف والأولويات التنموية التي تعمل على تنفيذها الدولة المصرية من حيث تعزيز التكامل والاندماج الاقتصادي مع الدول الصديقة، وتطوير البنية الأساسية، وتنفيذ المشروعات الضخمة التي تعزز مكانة مصر لتكون مركزا لوجيستيا من خلال المنطقة الاقتصادية لقناة السويس.

وأكدت المشاط على أن قناة السويس، تمثل عامل جذب للاستثمارات الصينية وغيرها من مختلف دول العالم، بما يحفز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، مشيرة إلى أن أهداف مبادرة «الحزام والطريق» تتكامل وتتسق مع الأولويات التنموية للدولة المصرية التي تستهدف تعزيز جهود التكامل الاقتصادي مع الدول المجاورة، وتعزيز الرخاء المشترك والتوسع في مشروعات البنية التحتية.

جهود لتحسين مناخ الاستثمار

وأكدت أن الجهود والإجراءات التي تقوم بها مصر لتحسين مناخ الاستثمار وتحفيز مزيد من الاستثمارات الأجنبية للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، مثلت عامل جذب للاستثمارات الصينية، وعززت من التكامل الاقتصادي الذي تهدف إليه مبادرة «الحزام والطريق».

وأوضحت أن الاستثمارات الصينية في قناة السويس، أسهمت في تدشين المنطقة الصناعية لشركة «تيدا» الصينية التي تمثل نتاجاً للتعاون المثمر بين البلدين، والتي تستهدف جذب عشرات الشركات الصينية للعمل ضمن المنطقة، التي ترى أنها تمثل مركزاً لوجيستياً وتجارياً وصناعياً مهماً للربط بين قارتي آسيا وأوروبا.

وقالت وزيرة التعاون الدولي: «تعمل حتى الآن بمنطقة تيدا بالقرب من ميناء السخنة نحو 134 شركة صينية، ومن المستهدف جذب مزيد من الشركات والاستثمارات التي تعزز خلق فرص العمل، وتدعم العلاقات المصرية الصينية على كل المستويات»، مشيرة إلى أن العلاقات المصرية الصينية تشهد تطوراً كبيراً في العهد الحالي، إلى جانب انفتاح مصر على تعزيز العلاقات الاقتصادية مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين.

ترقب قرار «الفيدرالي» يضغط أسواق النفط

الشرق الأوسط

تراجعت أسعار النفط بما يصل إلى نحو دولارين يوم الاثنين قبل أن تحسّن من خسائرها لاحقاً، وذلك قبيل اجتماع لمجلس الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأميركي)؛ إذ يحاول المستثمرون معرفة اتجاه البنك فيما يتعلق برفع أسعار الفائدة، في حين تأثرت السوق بمخاوف إزاء نمو الطلب على الوقود في الصين وزيادة إمدادات الخام الروسية.

وبالتزامن، خفض «غولدمان ساكس» الاثنين توقعاته لسعر خام برنت في نهاية العام بنحو 10 في المائة، وهي المرة الثالثة التي يراجع فيها البنك توقعاته بالخفض خلال ستة أشهر مع زيادة الإمدادات العالمية وتراجع الطلب.

ويتوقع البنك حالياً بلوغ خام برنت 86 دولاراً للبرميل بنهاية العام، مقارنة مع تقديره السابق البالغ 95 دولاراً للبرميل. كما تم تخفيض توقعات سعر خام غرب تكساس الأميركي الوسيط إلى 81 دولاراً للبرميل من 89 دولاراً سابقاً.

وأشار البنك في مذكرة قدمها للعملاء إلى أن زيادة المعروض من الدول التي تواجه عقوبات، مثل روسيا وإيران وفنزويلا، هي محرك رئيسي وراء خفض توقعات الأسعار، وأوضح أن إنتاج روسيا بشكل خاص قد تعافى بالكامل تقريباً على الرغم من العقوبات المفروضة من الدول الغربية. ورفع البنك توقعاته لإمدادات الخام من البلدين، إضافة إلى فنزويلا بنحو 800 ألف برميل يومياً.

وحسبما نقلت «بلومبرغ»، ذكر محللو البنك في المذكرة أن مخاوف الركود تلقي بثقلها أيضاً على الأسعار؛ لأنه من المرجح أنه تكون أسعار الفائدة المرتفعة بمثابة رياح معاكسة مستمرة أمام ارتفاع الأسعار.

وقبل ساعات من التقرير، قال جيفري كوري، الرئيس العالمي لأبحاث السلع في «غولدمان ساكس»، في

مقابلـة مـع «بلومبرغ» إنّ أسـعار الفائدة المرتفعة تجعل تخزين النفط مكلفاً للغايـة، ومن غير المرجح ألا يعود اهتمام المستثمرين إلى أن تبدأ المخزونات في الانخفاض. وتبلغ الكلفة الصافية للاحتفاظ بالمخزونات المادية نحو 13 إلى 15 في المائة حالياً.

وكانت السـعودية أعلنت الأسـبوع الماضي عن خفض طوعي إضافي لإنتاجها النفطي بنحو مليون برميل يومياً لمـدة شـهر في يوليو (تموز)، وهو قـرار قابل للتمديد. كما قـررت دول «أوبك بلس» تمديد الخفض الطوعـي للإنتـاج حتى نهاية 2024 بدلاً من نهايـة 2023، وفقاً لتوقعاتها لحجم الطلب.

وفي الأسواق، انخفضت العقود الآجلة لخام برنت 1.42 دولار أو 1.9 بالمائة إلى 73.37 دولار للبرميل بحلول السـاعة 1257 بتوقيت غرينتش، بعدما هبطت في وقت سـابق بنحو دولارين. وتراجع خام غرب تكسـاس الوسـيط 1.58 دولار أو 2.25 فـي المائـة إلـى 68.58 دولار للبرميـل، بعدما تخطت الخسـائر دولارين خلال التداولات.

وتكبّـد الخامان ثاني خسارة أسبوعية على التوالي في الأسبوع الماضي بعد بيانات اقتصادية صينية مخيّبة للتوقعات أثارت مخاوف بخصوص نمو الطلب في أكبر مستورد للخام في العالم.

وتتوقع معظم أطراف السـوق أن يبقي «المركزي الأميركي» الفائدة دون تغيير في ختام اجتماع السياسـة النقدية يوم الأربعاء. ويعزز رفع الفائدة العملة الأميركية؛ مما يجعل السلع الأولية المقوّمة بالدولار أعلى ثمناً لحائزي العملات الأخرى ويضغط على الأسـعار.

ومن جهة أخرى، أصبحت «يونيبك» الصينية، الذراع التجارية لشـركة «سـينوبك» أكبر شـركة للتكرير في آسـيا، هذا الشـهر بائعاً رئيسـياً للخام العماني تحميل أغسـطس (آب) في خطوة سـاهمت في كبح أسـعار الخامات القياسية.

ووفقاً لمصادر تجارية وبيانات قارنتها «رويترز»، باعت «يونيبك» ثمانية ملايين برميل من الخام العماني منذ بداية يونيو (حزيران) على منصة «ستاندرد آند بورز غلوبال» للتجارة - والمعروفة أيضاً باسم «بلاتس»

- والمستخدمة لتقييم سعر خام دبي، وهو خام القياس لملايين البراميل التي يتم تصديرها من الشرق الأوسط.

ولم يتضح بعد سبب بيع «يونيبك» تلك الكميات الكبيرة من الخام العماني. وقال متعاملون ومحللون إن الطلب الفاتر على الوقود بسبب انتعاش اقتصادي أبطأ من المتوقع قلص هوامش التكرير في الصين، كما أن «يونيبك» وشركات تكرير صينية أخرى تجلب المزيد من البراميل من روسيا وغرب أفريقيا والولايات المتحدة والبرازيل. ولم تستجب «سينوبك» لطلب للحصول على مزيد من التفاصيل بخصوص عمليات البيع أو سببها.

وأظهرت بيانات جمعتها وقارنتها «رويترز» أن «يونيبك» باعت شحنات من الخام العماني لـ«توتسا»، وهي الذراع التجارية لـ«توتال إنرجيز»، ولـ«بتروتشاينا» هونغ كونغ و«شل» و«ترافيغورا».

وأظهرت بيانات «رويترز» أن تلك الصفقات ساهمت في الحد من العلاوات الفورية لأسعار خام دبي القياسي إلى أقل من دولار للبرميل لأغلب شهر يونيو على الرغم من احتمال تراجع الإمدادات السعودية.

شكراً